برعاية السيد عميد كلية التربية للبنات

أ.د. اسحق صالح العكام

اقام قسم الجغرافية ورشة علمية حول

((امكانات ومعوقات التنمية الزراعية في العراق وافاقها المستقبلية))

يوم الاربعاء الموافق 23/شباط /2022

يساهم الأنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بدور مهم في تنويع الدخل وسد بعض احتياجات الطلب المحلي من الغذاء، الأ ان هناك مشكلات تعرقل من مسيرة الأنتاج الزراعي، الأمر الذي ساهم في انخفاض مستويات الأنتاج بعد عام 2003 نتيجة ضعف الأستقرار السياسي والأمني التي تعد من العناصر الرئيسية والمؤثرة في الأنتاج الزراعي، مما ساهم في ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية المنتجة محليا، ومنافسة السلع الزراعية المستوردة لها بفعل تأثير سياسة الأنفتاح على العالم الخارجي ومالها من تأثيرات كبيرة في تردي مستوى الانتاج الزراعي في العراق .

ومن أهم هذه المشكلات:

1- قلة المياه التي اصبحت من اكبر التحديات التي تواجه الزراعة حيث قلت بشكل كبير حصة الفلاح المائية مما أضر بالانتاج الزراعي وجعل الدولة تعتمد على الاستيراد.

برعاية السيد عميد كلية التربية للبنات

أ. د.اسحق صالح مهدي العكام

يقيم قسم الجغرافية ورشته العلمية الموسومة

(امكانات ومعوقات التنمية الزراعية في العراق وافاقها المستقبلية)

يوم الاربعاء الموافق

(2022/2/23)

في الساعة 7 مساءً

على تطبيق Google Meet

2- التصحر :اذ زحفت مظاهر التصحر على الاراضي الزراعية وحولتها الى اراضي مقفرة خالية من اي نوع من انواع النباتات.

3- ضعف شبكة الطرق والمواصلات التي تكون الشريان الرابط بين المناطق الزراعية والاسواق في المناطق المجاورة .

4-تخلف الطرق المستخدمة في الزراعة من حيث الاساليب المتبعة والبذور والاسمدة وطرق الري .

5- الزحف العمراني على الاراضي الزراعية وتوسع المدن على حساب المساحات المزروعة مما ادى الى تقلص الانتاجية الزراعية والحاجة الى سد النقص الحاصل عن طريق الاستيراد.

6- عدم وجود دعم حكومي للقطاع الزراعي مما أدى الى زيادة الاعباء على كاهل الفلاحين.

برعاية السيد عميد كلية التربية للبنات

أ. د. اسحق صالح مهدي العكام

يقيم قسم الجغرافية ورشته العلمية الموسومة

(امكانات ومعوقات التنمية الزراعية في العراق وآفاقها المستقبلية)

يوم الاربعاء الموافق
(٢٣/ ٢/ ٢٠٢٢)
في الساعة ٧مساءاً
على تطبيق Google Meet

يعد موضوع التنمية الزراعية المستدامة وعلاقته بالأمن الغذائي من المواضيع الهامة في الوقت الراهن على الصعيد المحلي والعالمي، لاسيما مع التزايد المستمر في عدد السكان، وان تحقيق تنمية زراعية توفر الامن الغذائي وتشكل اساس لنمو اقتصادي واجتماعي شامل، يتطلب القيام بالعديد من الاجراءات للتغلب على العقبات والإشكاليات التي تواجه تنمية وتطوير هذا القطاع الاقتصادي المهم، لجعله قادراً على تحقيق امنه الغذائي وتشغيل القوى العاملة وتقليل الاعتماد على الخارج في توفير مستلزماته الغذائية، وذلك لا يكون إلا من خلال تعبئة الموارد الاقتصادية المتاحة بأعلى درجة من الكفاية، لذلك تسعى معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء الى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي تلبي الاحتياجات الغذائية وفرص عمل لائقة للأجيال الحالية والمستقبلية والتي تحافظ على القدرات الانتاجية وتجدد قاعدة الموارد الطبيعية.

إلا ان العراق ما يزال يواجه صعوبات كثيرة نتيجة لوجود مجموعة من المعوقات المتشابكة والمتداخلة والمتمثلة :

- تدمير البنى التحتية بعد عام ٢٠٠٣.
- مشاكل الارض من ملوحة وتصحر وتعرية.
- مشاكل المياه والتلوث البيئي.
- انخفاض الاستثمارات في القطاع الزراعي وتوقف الدولة عن تقديم الدعم للقطاع الزراعي.
- الارتفاع الكبير في اسعار مدخلات الانتاج الزراعي.
- انخفاض استخدام التكنولوجيا الزراعية.
- مشاكل السياسة التجارية وما نجم عنها من سياسة اغراق الاسواق العراقية بالبضائع الزراعية المستوردة .

اللجنة العلمية

أ.د. هالة محمد عبد الرحمن
أ.م.د.رفل ابراهيم طالب
أ.م.د.مهيمن عبد الحليم

اللجنة التحضيرية

أ.م.د. أحمد ميس سدخان
م.د. كوثر ناصر عباس
م.د.سوزان عبد اللطيف

اللجنة الاعلامية

م.د.عذراء طارق خورشيد

الاوراق العلمية المشاركة :

١. المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق
أ.د. هالة محمد عبد الرحمن
٢. تحديات التنمية الزراعية في العراق
أ.م.د. جنان عبد الامير عباس
٣. واقع التنمية الزراعية في مناطق زراعة ضفاف الانهار للمنطقة المحصورة بين جسر الائمة وجسر ١٤ رمضان
أ.م.د. مهيمن عبد الحليم
٤. استخدام الزراعة الذكية لضمان الأمن الغذائي المستدام.
أ.م.د. اسراء عادل رسول
٥. امكانات التنمية الزراعية في العراق وآفاقها المستقبلية .
أ.م.د. اوراس غني عبد الحسين
أ.م.د. سماح صباح علوان
٦. خصائص الموارد المائية السطحية في امكانات ومعوقات التنمية الزراعية في العراق .
أ.م.د. احمد ميس سدخان
٧. السياسات الزراعية ودورها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق .
م.د. عذراء طارق خورشيد
٨. افاق التنمية للقطاع الزراعي العراقي
م.د. ندى جواد محمد علي
٩. الاساليب العلمية للنهوض بالثروة الحيوانية وتنميتها في العراق .
م.د. كوثر ناصر عباس
١٠. مشاكل القطاع الزراعي وآفاق تنميته .
م.د. سوزان عبد اللطيف
١١. التنمية الزراعية المستدامة في العراق الواقع والتحديات .
م. رباب جبار صبر
١٢. دور الدولة في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد ٢٠٠٣
م.م. زهراء عبد الرضا

اللجنة العلمية:

1- أ.د. هالة محمد عبدالرحمن.
2- ا.م.د. رفل ابراهيم طالب.
3- أ.م.د. مهيمن عبدالحليم طه.

اللجنة التحضرية:

1- أ.م.د. أحمد ميس سدخان.
2- م.د. كوثر ناصر عباس.
3- م.د. سوزان عبد الطيف.

اللجنة الاعلامية:

1- م.د. عذراء طارق خورشيد

المشاركون في الورشة:

1- أ.د. هالة محمد عبدالرحمن.

المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق

2- أ.م.د. جنان عبدالامير.

تحديات التنمية الزراعية في العراق

3- أ.م.د. مهيمن عبدالحليم طه.

واقع التنمية الزراعية في مناطق زراعة ضفاف الانهار للمنطقة المحصورة بين جسر الائمة وجسر 14 رمضان.

4- أ.م.د. اسراء عادل رسول

استخدام الزراعة الذكية لضمان الامن الغذائي المستدام

5-أ.م.د. أوراس غني عبدالحسين أ.م.د. سماح صباح علوان

امكانات التنمية الزراعية في العراق وافاقها المستقبلية

6- أ.م.د. احمد ميس سدخان

خصائص الموارد المائية السطحية في امكانات ومعوقات التنمية الزراعية في العراق

7- م.د. عذراء طارق خورشيد

السياسات الزراعية ودورها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق

8- م.د. ندى جواد محمد علي

افاق التنمية للقطاع الزراعي في العراق

9- م.د. كوثر ناصر عباس.

الاساليب العلمية للنهوض بالثروة الحيوانية وتنميتها في العراق

10- م.د. سوزان عبدالطيف.

مشاكل القطاع الزراعي وآفاق تنميته

11- م. رباب جبار صبر.

التنمية الزراعية المستدامة في العراق الواقع والتحديات

12- م.م. زهراء عبد الرضا

دور الدولة في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام 2003

الملخصات:

1- أ.د. هالة محمد عبدالرحمن

المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق

الملخص:

يواجه القطاع الزراعي في العراق عدة عقبات تقف حالا دون تطوره تستمد وجودها من خصائص القطاع نفسه المتمثلة بطبيعة العمل الإنتاجي من جهة وطبيعة المنتج النهائي والظروف المناخية والطبيعية التي تمثل عنصر المخاطرة والتربة التي تمثل عنصر غير متجدد فضلا عن زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والذي يتصف بضعف المرونة وانعدامها . ويمكن اجمال اهم المعوقات بالاتي

1.المعوقات الاقتصادية وتتمثل ب :

أ. السياسة السعرية والتسويقية.

ب. السياسات التمويلية.

ج. السياسة الخارجية.

يعد التغيير في هذه السياسات والاعتماد عل اكثر من سياسة وفي اوقات مختلفة احد

اسباب عزوف الفلاحين عن زراعة بعض المحاصيل و تدني الانتاج الزراعي في العراق .

2- المعوقات السياسية :

يعدُّ الاستقرار السياسي عنصراً مهماً من عناصر البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي, ويشمل الاستقرار السياسي الاستقرار الداخلي الذي يتمثل في دور الدولة العراقية وما آلت اليه قبل وبعد عام(2003) , وكذلك الاستقرار الخارجي وهو عدم وجود مشكلات مع دول الجوار تتعلق بالحدود أو الحروب وغيرها إذ انها أثرت بشكل واضح على جذب الاستثمار, لان انعدام او ضعف الاستقرار السياسي ينسحب على هجرة العقول والكفاءات ورؤوس الأموال المحلية التي تبحث عن بيئة آمنه ومستقرة والمعروف ان العراق شهد في السابق عدم الاستقرار الخارجي بسبب الحروب مع دول الجوار والحصار الاقتصادي وكذلك ما حصل بعد عام(2003) وانعدام الاستقرار السياسي الداخلي بالمستوى الذي يسمح لوجود بيئة استثمارية جاذبة.

المعوقات المالية : وتتمثل ب

أ- التضخم الذي اسهم في تدهور قيمة العملة العراقية إذ اسهم انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بالنسبة للعمولات الأجنبية واليورو الى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار.

ب- العجز المالي للميزانية العراقية بسبب الاعتماد على مصدر واحد للدخل القومي وهو النفط.

ج- ضعف السياستين المالية والنقدية وعدم وجود نظام مصرفي بالمستوى المطلوب، وغيرها من المعوقات المالية الأخرى.

4 - المعوقات الاجرائية والادارية

وجود اكثر من جهة مشرفة على الاستثمار, منها الهيئة الوطنية, والهيئات المحلية, والوزرات والدوائر ذات العلاقة, ومجالس المحافظات, والتي يصاحبها في كثير من الاحيان التداخل في الصلاحيات والتعقيد في انجاز المشاريع الاستثمارية عن طريق منح اجازة استثمار.

5- المعوقات القانونية:

وتتمثل بكل القوانين التي تتعلق بالاستثمار كقانون الاستثمار والقوانين التي لها علاقة مباشرة بالعملية الاستثمارية كالضريبة والدخل والجمارك وغيرها

5- المعوقات البنيوية:

وتتمثل بما يأتي:-

أ- ضعف اسواق رأس المال في العراق وحداثتها مما يؤثر على ثقة المستثمر في السوق العراقية.

ب- تدمير البنيه التحتية وكذلك النقص الواضح في عناصر جذب الاستثمار والتي تتمثل بشبكات الطرق والطاقة والري والاتصالات وطرق السكك والموانئ والمطارات. . وفيما يتعلق بالبنى التحتية في القطاع الزراعي فإن معظم الأراضي الزراعية تعاني من التصحر والتملح والجفاف. وقد توقف برنامج إصلاح الأراضي المتكامل، وكذلك اهمال الصيانة ادى إلى الاسهام في تدهور الأراضي الزراعية، وكذلك فإن عدم وجود سياسة مائية للعراق مع جيرانه تسهم في الحد من الفيضانات من جهة وتأمين خزين مائي للاستخدامات المختلفة من جهة أخرى ومنها الاستخدام الزراعي الذي اسهم ذلك في تقليل نسبة مياه الري المخصصة للقطاع، وانعكس ذلك على الانتاج الزراعي.

2- أ.م.د.جنان عبدالامير

تحديات التنمية الزراعية في العراق

الملخص:

تعد التنمية الزراعية واحدة من أقوى الأدوات لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء وإطعام ما يقدر بنحو 9.7 مليار شخص بحلول عام 2050 ، إن النمو في قطاع الزراعة أكثر فعالية من مرتين إلى أربع مرات في زيادة الدخل بين الفقراء مقارنة بالقطاعات الأخرى ، وجدت تحليلات 2016 أن 65 ٪ من البالغين العاملين الفقراء يكسبون رزقهم من خلال الزراعة ، كما أن الزراعة ضرورية للنمو الاقتصادي
تواجه التنمية الزراعية في العراق العديد من المعوقات والتحديات التي من المهم التعرف عليها ودراستها ومعالجتها .. منها مايتعلق بالموارد المائية وملوحة التربة وتدهورها وضعف استخدام التكنلوجيا الحديثة وسياسات الدولة الضعيفه وعدم تنشيط الاستثمار الزراعي .

3- أ.م.د. مهيمن عبدالحليم طه

واقع التنمية الزراعية في مناطق زراعة ضفاف الانهار للمنطقة المحصرة بين جسر الائمة وجسر 14 رمضان.

الملخص:

تعاني منطقة الدراسة مشاكل عديدة فقد اطالها التدمير والاهمال والتجاوزات بعد ان كانت مناطق مشهورة بزراعة المحاصيل الصيفية على ضفاف النهر وكانت توفر دخلا جديدا على المزارعين بالإضافة الى تشغيل الايدي العاملة وتوفير المحاصيل لأبناء المنطقة مما يسترعي اعادة تأهيل ورفع التجاوزات عنها .

4- أ.م.د. اسراء عادل رسول

استخدام الزراعة الذكية لضمان الامن الغذائي المستدام

الملخص:

يهدد تغير المناخ قدرتنا على تحقيق الأمن الغذائي العالمي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. إذ تعد انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن النشاط البشري محرك رئيسي لتغير المناخ، مما يحبس الحرارة في الغلاف الجوي للأرض ويسبب الاحترار العالمي. وللتغير المناخي آثار مباشرة وغير مباشرة على الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك تغير أنماط هطول الأمطار، والجفاف، والفيضانات، وإعادة التوزيع الجغرافي للآفات والأمراض.

ولكن، لا يزال هناك أمل، حيث تلجأ المجتمعات إلى الابتكارات الزراعية والزراعة الذكية لضمان الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة آثار تغير المناخ. ويعد تحول الأنظمة الغذائية والقطاع الزراعي أمرًا محوريًا ليس فقط لتحقيق هدف القضاء التام على الجوع، بل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة . فالزراعة الذكية مناخيا هي النهج الذي يساعد على توجيه الإجراءات اللازمة لتحويل وإعادة توجيه النظم الزراعية لدعم التنمية بصورة فعالة وضمان الأمن الغذائي في وجود مناخ متغير.

5- أ.م.د. أوراس غني عبدالحسين أ.م.د. سماح صباح علوان

امكانات التنمية الزراعية في العراق وافاقها المستقبلية

الملخص:

تعد الزراعة أحد النشاطات الاقتصادية الرئيسة التي تسهم في الاقتصاد الوطني، ويرتبط الأمن الغذائي بالأمن الوطني، وتحقيق الأمن الغذائي يعتمد بالدرجة الأساس على توفير الغذاء من الإنتاج الزراعي المحلي، ويسهم نهوض القطاع الزراعي بتنويع الاقتصاد وتخفيف وطأة الفقر وتحسين الميزان التجاري وتحقق حركة لمعظم القطاعات المرتبطة به بصورة مباشرة وغير مباشرة.

بعبارة أخرى، يساهم تطور القطاع الزراعي في مكافحة البطالة وتقليص حجم الاستيراد وتطور ونهوض المجتمع وتعزيز الاقتصاد الوطني، فضلاً عن أن المنتج المحلي يكون أكثر أماناً واطمئناناً على السلامة الصحية للمستهلك مقارنة بالمستورد، الذي يؤدي إلى الاهتمام بصحة الفرد لأن اغلب أمراض العصر

مرتبطة بالغذاء والاستهلاك الغذائي، كما وان تطور القطاع الزراعي ينعكس إيجابياً على تحسين الواقع البيئي . خصوصيات القطاع الزراعي

1- تعامله مع كائن حي (نبات وحيوان) وكلاهما يحتاج إلى مدد زمنية متفاوتة لكي يصل إلى العمر الإنتاجي.

2-ارتباطه بظروف بيئية غير مضمونة تؤثر في الإنتاج والإنتاجية بصور مباشرة

3- ارتباطه بنشاطات وإنتاج اغلب وزارات الدولة وبصورة خاصة الجانب الأمني، الكهرباء، النفط، الصناعة، التجارة، البيئة، الموارد المائية، التعليم العالي والبحث العلمي، المالية والنقل إضافة إلى القطاع الخاص.

4 - يحتاج إلى رأس مال كبير وان مدة نموه بطيئة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى.

6- أ.م.د. احمد ميس سدخان

خصائص الموارد المائية السطحية في امكانات ومعوقات التنمية الزراعية في العراق

الملخص:

تعد التنمية الزراعية احدى اهم قضايا الحكومات واهتماها في الوقت الحضر كونها احد مرتكزات الدولة في توفير الغذاء اللازم للسكان خاصة في ظل مجموعة من التحديات اهمها زيادة اعداد السكان وتراجع الموارد الطبيعة مما يؤثر ذلك سلبا في رسم سياسة زراعية واضحة مما قد يعرضها لكثير من مشاكل وحالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .

وفرة المياه احدى اهم التحديات التي تواجه العراق في الوقت الحاضر في مجالات التنمية المختلفة وخاصة الزراعية منها كون ان معظم الاراضي الزراعية تعتمد على مياه نهري دجلة والفرات وشط العرب وان ترجع الايرادات المائية ونوعيتها هو تراجع في المساحات والانتاج الزراعي.

تعاني الموارد المائية في العراق من مشكلات بيئية مختلفة ازدادت مخاطرها في الوقت الحاضر مع تناقص الايرادات المائية الواصلة للعراق وتراجع نوعيتها .

بحسب تصنيف koppen ان معظم الاراضي الزراعية في العراق تقع ضمن المناخات الجافة وشبة الجافة والتي تتصف بسيادة التطرف الحراري وقلة وتذبذب التساقط المطري ومع الارتفاع الكبير في درجات الحرارة

وزيادة التبخر اثر ذلك على كمية الموارد المائية المتاحة للعراق ولاسيما في حوضي نهر دجلة والفرات وما يرافقها من مشاكل مناطق الحوض الادنى عبر مسيرة طويلة لتلك الانهار فضلاً عن عدم وجود سياسة مائية واضحة داخل وخارج العراق مع دول الجوار لتحديد الحصة المائية للعراق اثر ذلك على نظام جريان مياه نهري دجلة والفرات وشط العرب وتدني الايراد المائي الواصل الى الحوض الادنى وبالتالي تردي نوعية المياه بزيادة التراكيز الملحية والتلوث في المياه ولما لها من اثر كبير في تراجع المساحات الزراعية والاعاقة في مجالات التنمية بكل انواعها ومنها التنمية الزراعية.

7- م.د. عذراء طارق خورشيد

السياسات الزراعية ودورها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق

الملخص:

تعد السياسة الزراعية من الادوات المهمة التي تتبناها الدولة لتوجيه انشطتها الاقتصادية والاجتماعية، ويعد تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من اولوليات الخطط التنموية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء في تحسين القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وتقليل حجم الواردات الزراعية ومحاولة تحقيق الامن الغذائي. والوصول الى الاكتفاء الذاتي من خلال استغلال المقومات الطبيعية كالموارد المائية والموارد الارضية والثروة الحيوانية والمقومات البشرية استغلالاً كفوءً والاستفادة منها بشكل مجدٍ اقتصادياً والمحافظة عليها لضمان بقائها للأجيال القادمة. وللوصول الى افضل صورة للتنمية الزراعية المستدامة لابد من اتباع الدولة مجموعة من الوسائل والأدوات والإجراءات والتشريعات الكفيلة بذلك وتأتي في مقدمتها السياسات الزراعية. وتهدف ورقة العمل الى التعرف على مفهوم السياسات الزراعية وعلى واقع السياسات الزراعية في العراق. وأيضا حصر التحديات والمعوقات التي تعيق تطبيق السياسات الزراعية ، وبيان مدى اهمية السياسات الزراعية اذا ما طبقت بالشكل الأمثل في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة .

8- م.د. ندى جواد محمد علي

افاق التنمية للقطاع الزراعي في العراق

الملخص:

بعد عام 2003 لم تحصل تحولات ملموسة على وضع القطاع الزراعي ، فالمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع بقيت كما كانت وربما تفاقمت أكثر من السابق، والإنتاج الزراعي تعرض إلى الدمار والتراجع في الكثير من مفاصله المهمة.

وقد تفاعلت عوامل عديدة في تدهور الإنتاج الزراعي خلال هذه المدة، فقد إلغيت إجراءات الحماية وفتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها، وتخفيض الرسوم الجمركية ، وقد نجم عن هذه الإجراءات تعرض الإنتاج الزراعي المحلي بشقيه النباتي والحيواني إلى المنافسة الشديدة من قبل السلع المستوردة التي تحظى بميزة انخفاض تكاليف الإنتاج وجودة النوعية، وهو ما تسبب في اختفاء العديد من المنتجات الزراعية المحلية من الأسواق العراقية، وتعرض المنتجين الزراعيين العراقيين إلى الخسائر ولجوء عدد كبير منهم إلى العزوف عن الإنتاج، فضلا عن الانحسار الكبير في أسلوب دعم الإنتاج الزراعي الذي كانت تقدمه الدولة للفلاحين عن طريق وزارة الزراعة على شكل أسمدة وأجهزة ومعدات زراعية ووسائل الوقاية من الأوبئة الزراعية ومواد أخرى مستوردة بأسعار رخيصة تقل كثيرا عن كلفها الحقيقية ، وقد تراجع هذا الدعم بمستويات عالية و أصبح العجز عن توفيرها سببا لتعثر الإنتاج الزراعي بالرغم من ازدياد موارد العراق من تصدير النفط واتساع جوانب الإنفاق في الميزانية العراقية إلى حدود تجاوزت السبعين مليار دولار في عام 2010 فإن ما خصص لدعم الإنتاج الزراعي لم يتجاوز 350 مليون دولار سنويا.

ولمعالجة مشاكل القطاع الزراعي سوف نحاول فيما يلي طرح بعض المقترحات التي نعتقد بأهميتها لمعالجة مشاكل هذا القطاع وتنميته:

1 – الاعتماد على أسلوب التخطيط الاقتصادي،2 – حماية الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية،3 – دعم الإنتاج الزراعي،4 – تشجيع القطاع الخاص،5 – تشجيع الاستثمار الأجنبي،6 – المزارع النموذجية،7 – إعادة تأهيل الأهوار ،8 – حملة إعمار النخيل ،9 – الزراعة في البيوت البلاستيكية،10 – الزراعة في الصحراء الغربية،11 – تنمية الثروة الحيوانية.

9- م.د. كوثر ناصر عباس.

الاساليب العلمية للنهوض بالثروة الحيوانية وتنميتها في العراق

الملخص:

ان نقص الغذاء في معظم الدول هو المشكلة الرئيسة غير السياسية التي تواجه الانسان في الوقت الحاضر ، وعظمة تعقيد مشكلة الغذاء في العالم تحتاج الى حل يجب الوصول اليه مهما كلف الامر . وعند محاولة الوصول الى الحل لابد ان تسقط كل الحواجز بين الخطط وان يكون هناك تعاون كامل مع كل الخبرات والكفاءات وصولا الى الفائدة الكاملة.

ومن الضروري تطوير التعليم البيطري ومشاركة الاطباء البيطرين في العمل في حقل الامن الغذائي، والاهتمام بالإرشاد الزراعي فضلا عن تربية وتحسين الحيوان، والاهتمام بالبروتين الحيواني.

10- م.د. سوزان عبدالطيف.

مشاكل القطاع الزراعي وآفاق تنميته

الملخص:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات في الاقتصاد العراقي، بل يعتبره البعض القطاع الأول بالنظر لدوره كقاعدة أساسية للاقتصاد العراقي، ولأن هذا القطاع هو الذي يوفر الأغذية للسكان، وعليه يعيش قرابة 30% من السكان وهم سكان الريف، وفيه يشتغل قرابة 20% من القوى العاملة، وهو الذي يوفر المواد الأولية ذات الأصل النباتي والحيواني للصناعات العراقية، فضلا عما يوفره من سلع للتصدير.وينبغي أن لا يغيب عن تصورنا أن النفط ثروة ناضبة قد نفقدها في المستقبل، بينما سوف تظل الزراعة رصيدا دائما لمعيشة اجيالنا المقبلةوتشغيلهم

ومن هنا يفترض الاهتمام بهذا القطاع ومعرفة ومعالجة مشاكله وتنميته بالمستوى الذي يتوازن مع أهميته ودوره في تطور العراق اقتصاديا واجتماعيا. وسوف نحاول استعراض بعض المؤشرات التي توضح واقع القطاع الزراعي والمشاكل التي يعاني منها والتي تعرقل من مسيرة الأنتاج الزراعي ، ومنها تخريب البنية التحتية ، والمياه ، والتصحر الأمر الذي ساهم في انخفاض مستويات ألانتاج فضلا عن عدم ألأهتمام بالري والبزل ، وضعف الطرق والمواصلات وسوء الكهرباء في المناطق الزراعية وارتفاع اسعار الوقود ، مما ساهم في ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية المنتجة محليا ، ومنافسة السلع الزراعية المستوردة لها بفعل تأثير سياسة الانفتاح على العالم الخارجي ومالها من تأثيرات كبيرة في تردي مستوى الانتاج الزراعي في العراق.

11- م. رباب جبار صبر.

التنمية الزراعية المستدامة في العراق الواقع والتحديات

الملخص:

يعد تحقيق التنمية تحدياً تواجهه جميع دول العالم, لان تحقيقها يتطلب توازنا اقتصاديا بيئيا اجتماعيا ومؤسساتيا، اي في جميع ابعادها الاربعة ولكل نشاط تتأثر فيه التنمية المستدامة، أما فيما يخص التنمية الزراعية المستدامة فان الامر يتطلب توازنا بين الانتاج الزراعي والمحافظة على البيئة من التدهور وسوء استخدام الاراضي الزراعية وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية بضمان حصة الاجيال الحالية والمستقبلية والمشاركة الفعالة لجميع الاطراف ذات العلاقة في عمليات صنع القرار.

لذا فقد أحتل موضوع التنمية الزراعية أهمية بارزة في الكثير من الأدبيات الاقتصادية وذلك لأهمية القطاع الزراعي ودوره الفعال في الكثير من المجالات واهمها توفير فرص العيش المناسبة وتوليد الدخول الجيدة لأكثرية سكان القطاع الزراعي ويمكن أن نفهم التنمية الزراعية على أنها تحسين الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً عن طريق إحداث ثورة تكنولوجية في طرائق ووسائل الإنتاج المتبعة عن طريق الاعتماد على تنظيم الانتاج بما ينسجم مع الخطة الاقتصادية العامة والقضاء على أشكال الاستغلال في الإنتاج وعلى مشكلة الفقر بين الفلاحين بتوفير حد أدنى من مستوى المعيشة للعاملين في الزراعة كافة وإحداث ثورة اجتماعية وثقافية وصحية في الريف إلى جانب الثورة التكنولوجية

فالتنمية الزراعية "عملية خلق الظروف الملائمة للوفاء بالمتطلبات الزراعية وتوفير الامكانيات الزراعية اللازمة مثل تراكم المعرفة والتكنولوجيا فضلاً عن توزيع المدخلات والمخرجات الزراعية.

12- م.م. زهراء عبد الرضا

دور الدولة في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام 2003

الملخص:

تحتل التنمية الزراعية في معظم دول العالم مكانه مهمه ومميزه لما لها من دور مهم في الحياه الاقتصادية والاجتماعية ففي الدول المتقدمة هنالك دعم كبير وفني وتكنولوجيا وعلمي من قبل السلطات القطاع الزراعي وعليه من الضروري اعطاء اهميه ودعم لهذا القطاع وخاصه في الدول النامية ومنها العراق بشكل خاص وتقديم كل إمكانيات الدعم لتنميه ا القطاع الزراعي ووحل إشكالية التنمية من جهة وضعف الإمكانات المالية والإدارية والمالية والفنية والتكنولوجيا للقطاع الزراعي.

توصيات الباحثين:

1. تذليل العقبات التي تواجه القطاع الزراعي وتشمل المعوقات الاقتصادية والسياسية والمالية والاجرائية والبنيوية .
2. النهوض بواقع البنى التحتية كشبكات النقل والموانئ وسكك الحديد وشبكات الري والبزل .
3. اعتماد سياسه مالية ونقدية وتجارية ووضع نظام مصرفي بالمستوى المطلوب وعدم تغيرها بين مدة واخرى .
4. توفير بيئة استثمار آمنة لجذب اهتمام القطاع الزراعي واعداد فرص اقتصادية بالتعاون مع القطاع الخاص .
5. تنشيط سياسات الدولة من خلال سياسة الموارد المائية والسياسة السعرية والتسويقية والزراعة العضوية وحماية التنوع الحيوي وسياسة تعزيز دور المرأة الريفية
6. ايقاف التجاوزات التي طالت مناطق زراعة ضفاف الانهار .
7. اعادة تأهيل مناطق ضفاف الانهار.
8. دعم المزارعين مالياً في سبيل تشجيعهم على دراستهم .
9. تحديد الحصة المائية للعراق عبر مجموعة من الخطوات الدولية والمحلية للضغط مع الدولة المشتركة من عدم الضرر بحصة العراق المائية.
10. تفعيل الدور الرقابي المؤسسي الحقيقي (لجان دورية من المحافظات ودوائر الموارد المائية والزراعة والبيئية والجامعة) مدعومة بقوة عسكرية لغرض حماية المياه من التلوث ومحاسبة المتجاوزين من مؤسسات حكومية وافراد من عدم رمي اي مخلفات في الانهر وبخلافة فرض غرامات مالية كبيرة على المقصرين.
11. تفعيل الدور الاعلامي في الحفاظ على البيئية واهمتها في سلامة وصحة الانسان من خلال الاعلام المرئي والمسموع واقامة الندوات والمحافل التثقيفية بصورة دورية لها برامجها الخاصة.
12. الاستخدام الامثل في ادارة المياه في المجالات الزراعية واستخدام الطرق الحديثة للحفاظ على كمية ونوعية المياه المستخدمة كونها تمثل الحصة الاكبر من الاستخدامات .
13. تشكيل لجنة دائمة لإدارة المياه مكونة من الدوائر ذات العلاقة (الموارد المائية، الزراعة، البيئة، النفط، الكهرباء، البلديات، الجامعات) لإدارة المياه بالشكل الامثل وتجنب الازمات من نقص الايرادات المائية.
14. تفعيل دور الجامعات في مجال بحوث الهيدرولوجية والمناخية والزراعية والبيئية مع الوزارات المعنية بإدارة المياه واستدامتها ذلك بسبب وجود نقص وقطع واضح في هذا المجال وعدم الاستعانة بخبراتهم في تخطيط المشاريع وتفعيلها وادارتها.
15. رفع التجاوزات على طول الانهار في مجاري الانهار وخاصة التي تستنفذ وتلوث المياه مثل (احواض الاسماك، محطات غسيل السيارات، الورش وغيرها.
16. الشروع ببناء محطات تحلية صغيرة موزعة على مناطق الكثافة السكانية فضلا عن صيانة وادارة مجمعات الاسالة الموجودة مسبقا وتطوير ورفع كفاءتها.

17. إعداد الخطط القصيرة الأجل، والمتوسطة الأجل، والطويلة الأجل، التي تتصدى لمهمة إصلاح الأراضي العراقية.

18. قيام الدولة متمثلة في وزارة الزراعة بإقامة المزارع النموذجية، ثم المبادرة إلى بيعها على القطاع الخاص، بخاصة على الشركات أو الأفراد العاملين فيها، بعد اكتمال إنشائها، ونجاحها في القيام بالإنتاج.
19. الاهتمام بالمياه بوصفها المحدد الرئيس للتنمية الزراعية المستدامة وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام مياه الرعي وتطوير تقانات استخدام وإدارة موارد المياه, والتوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة .
20. تنمية وحماية الأراضي الزراعية, والتوسع الأفقي في البيئات الزراعية الملائمة والمحافظة على البيئة الزراعية , وتنسيق التشريعات المتعلقة بالحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الزراعية ثم التطوير والتحديث التقني للزراعة عن طريق دعم قدرات المزارعين ولاسيما صغار المزارعين لتبني وتطبيق التقانات الحديثة وتنسيق الجهود لتشجيع الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفردية ودعم وتطوير نظم البحث الزراعي.
21. بناء القدرات المهنية وتنمية الموارد البشرية عن طريق الاهتمام ببناء الأطر والملاكات الزراعية اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية المستدامة على مختلف المستويات والنهوض بمستوى التعليم الزراعي المهني الجامعي وبرامج إعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم وفق احتياجات التنمية الزراعية .
22. وضع أطلس زراعي استراتيجي بعد عملية مسح كامل للأراضي الزراعية وحصر الاحتياج الفعلي من المحاصيل الزراعية وتوجيه الفلاحين للزراعة حسب خطط مدروسة وليس بنحو كيفي وعشوائي.
23. ـ توفير الخدمات الأساسية بنحو عادل بين القرى حتى نجعل الفلاح والمزارع متمسك بأرضه من دون هجرها بسبب النقص في هذه الخدمات.
24. تفعيل نظام التسليف الزراعي وتشكيل لجنة لمتابعة ذلك لغرض توجيه الفلاح حول المشاريع التي يمكن الاستفادة منها وحسب كل منطقة وحسب الاحتياج الفعلي .
25. الاهتمام بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالحنطة والرز والذرة وقصب السكر وغيرها من المحاصيل المهمة الأخرى وإعطاء الأولوية لها والاهتمام بأشجار النخيل وزيادة أعدادها بسبب غزارة عطائها ومساهمتها على توفير بيئة نظيفة وجميلة في نفس الوقت والعمل على شراء هذه المحاصيل بأسعار مدعومة من قبل الدولة لضمان ديمومة عمل الفلاح وضمان سد احتياج المستهلك العراقي منها.
26. استقطاب المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية والخاصة بالقطاع الزراعي وخاصة في مجال استصلاح الاراضي لزيادة رقعة الاراضي الصالحة للزراعة.

قسم الجغرافية

اللجان المنظمة للورشة